



نهاية أيلول / سبتمبر 2022

نشرة دورية نصف شهرية تصدر عن "المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج" بالتعاون مع "الهيئة 302 للدفاع عن حقوق اللاجئين" .. تتناول النشرة آخر المستجدات والتحليلات والأخبار المتعلقة بوكالة "الأونروا" واللاجئين من وجهات نظر مختلفة؛ فلسطينية وعربية وعالمية.. تهدف النشرة إلى تزويد القارئ والمتابع بالمعلومات والتحليلات الكافية والضرورية حول وكالة "الأونروا" لما تمثله من ارتباط عضوي وحيوي بقضية اللاجئين بحيث تشكل فائدة نوعية يمكن استخدامها في مجالات متعددة في سياق الضغط والتأثير للتعریف بقضية اللاجئين وحقهم بالعودة.

كلمة العدد

1

المؤتمر الوزاري حول الاونروا في نيويورك؛ أقوال دون أفال

2

قوارب الموت والأوز روا

3

افتتاح أول مدرسة في مخيم اليرموك بادرة تستحق التنوية

4

مؤشر حول عمل الأونروا في الأردن غاية في الخطورة

المؤتمر الوزاري حول "الأونروا" في نيويورك؛ أقوال دون أفعال

المائة فقط من ميزانيات الدول المانحة التي تخصصها لدعم الحروب وشراء الأسلحة.. كافية لحل الأزمة المالية وتغطية احتياجات الوكالة كاملة لكن تلك الدول تحتاج إلى إرادة وقرار سياسي، بغض النظر عن الدعم المعنوي والسياسي، إلا أن تمويل الوكالة يخضع لميزان القوى في الأمم المتحدة، وإذا بقي الخلل قائماً في "الميزان" لصالح دولة الاحتلال ستترتفع نسبة الخطورة على استمرار عمل الوكالة والقيام بدورها وبالتالي سينعكس على طبيعة الخدمات التي تقدمها الوكالة لأكثر من 6 ملايين لاجئ فلسطيني مسجل على مستوى الصحة والتعليم والإغاثة وخدمات البنية التحتية. وستبقى "الأونروا" عرضة للابتزاز السياسي وتحكمها مصالح الدول المانحة لا مصالح اللاجئين الفلسطينيين. وعلى المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته والالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تحمي حقوق اللاجئين.



في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم الجمعة 22 أيلول / سبتمبر 2022 حيث انعقد مؤتمر المانحين "للأونروا" على المستوى الوزاري على هامش اجتماعات الدورة 77 للجمعية العامة، قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش: "لفترة طويلة جداً، كان



نحو المجتمع الدولي تجاه "الأونروا" يشوبه انعدام التطابق بين الأقوال والأفعال. تعد "الأونروا" شبكة أمان للفئات الأشد عرضة للمخاطر، ومصدراً للاستقرار في المنطقة، وشريان حياة للأمل والفرص للملايين. ومع ذلك، لا زالت "الأونروا" عالقة في مأزق مالي. لقد حان الوقت للتوفيق بين التأييد الساحق لتجديد الولاية وبين تمويل أكثر استدامة ويمكن التنبؤ به من أجل عمليات الوكالة. دعونا نساعد الأونروا على مساعدة اللاجئين الفلسطينيين، دعونا نستثمر في السلام والاستقرار والأمل".
يعتبر الخطاب الأشد قوة لـ غوتيرش في سياق دعمه لوكالة "الأونروا" والطلب إلى الدول الأعضاء حل الأزمة المالية المزمنة والتوفيق بين الأقوال والأفعال.
لا شك أن المبالغ متوفرة لدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ونسبة واحد في



قوارب الموت وـ"الأونروا"

ما زال اللاجيء الفلسطيني متربوكاً ليواجهه المصائب وشدة الحاجة دون أي تدخل لأي من المرجعيات التي يفترض أن تتحمّل مسؤوليتها تجاهه. ونخص بالذكر هنا اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، الذين يعانون ظروفاً اجتماعية واقتصادية غاية في الصعوبة والسوء وذلك كله بشكل مفونن. فالقانون في لبنان قد وضع أساساً لهذا البؤس من خلال حرمان اللاجئين الفلسطينيين من الكثير من الحقوق الطبيعية والإنسانية ومنها حق العمل وحق التملك وحق التعليم والكثير غيرها.... ما أدى إلى ترسیخ وقونته حالة الفقر والبؤس التي يعيشها اللاجيء الفلسطيني في لبنان. بشكل يخالف الشرائع الدولية وشرعة حقوق الإنسان. ويلبي ذلك ما حصل في لبنان من انهيار اقتصادي أطاح بالجميع تقريباً. فالأسعار قد تضاعفت عشرات المرات وقيمة العملة المحلية في انهيار درماتيكي بشكل لا يمكن توقع إلى متى سيستمر ومتى سيتوقف. وقد ناهزت نسبة الفقر في أواسط اللاجئين الفلسطينيين 90% كل ذلك بغياب أي من المرجعيات التي يجب أن توافق هذه الأمور وتتحمل مسؤولية حماية اللاجئين الفلسطينيين، لا سيما وكالة "الأونروا" والتي أنشئت بالأساس لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بتفويض من الجمعية العامة في العام 1949 بموجب القرار 302.

ولكن عند مراقبة أداء الوكالة تجاه ما يواجهه اللاجيء في لبنان نجد أنه في تراجع مستمر. ودون ما هو مفترض أو متوقع، وكل ما صدر يتلخص في إطلاق نداء استغاثة وتقديم مبالغ مالية متواضعة ل أصحاب العسر الشديد وأصحاب الأمراض المزمنة من كبار السن. هذه الأمور تجمعت وأنتجت ظاهرة غاية في الخطورة وهي ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي تحمل بين طياتها العديد من النتائج والآثار السلبية سواء على الصعيد الفردي أو على الصعيد المجتمعي أو على الصعيد السياسي



قوارب الموت و "الأونروا"

فعلى الصعيد الفردي نسمع بين حين وآخر عن غرق سفينة كانت تحمل لاجئين فلسطينيين مهاجرين بشكل غير شرعي أملاً بالوصول إلى إحدى الدول الأوروبية والتي قد يستطيعون العيش بها مع توافر فرص الحياة الكريمة (هذا إن استطاعوا الوصول على قيد الحياة). ولكن... السؤال الذي يطرح نفسه أين وكالة "الأونروا" من كل هذا؟ فالامر لم يعد يحتمل التراخي ولا الانتظار. فأرواح اللاجئين الفلسطينيين قد أصبحت على المحك. فمنذ عدة أيام فجعت المخيمات الفلسطينية في بيروت والشمال بغرق عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين الذين حاولوا الهجرة ولو بشكل غير شرعي عبر البحر راكبين قوارب الموت. فاللاجئ الفلسطيني في لبنان أصبح مستعداً للمخاطرة بنفسه وأرواح أفراد عائلته على أمل أن يجد مكاناً صالحاً للعيش بكرامة. وحتى الآن لم نر أو نسمع عن استراتيجية وضعنا "الأونروا" لمواجهة هذه الظاهرة والتي هي آخذة بالتصاعد. فمن ناحية تشكل هذه الهجرة خطراً مباشراً على أرواحهم وعلى المقلب الآخر فإن لهذه الظاهرة بعداً سياسياً لا يقل خطورة عن البعد الأول المتمثل بحالات الغرق. فلو صح التعبير فإن هذه الظاهرة تتسبب بغرق قضية اللاجئين الفلسطينيين، فإن تبعثر هؤلاء اللاجئين وابتعادهم عن مناطق عمليات "الأونروا" سيضعف بشكل أو باخر قضية اللاجئين وحق العودة. وهذا ما تتططلع إليه دولة الاحتلال. بناء لما سبق فإنه قد أصبح لزاماً على "الأونروا" أن تتدخل وبشكل عاجل لتوفير سبل الحياة الكريمة لهم وتكتيف عملها من خلال شبكة علاقاتها الدولية والضغط بكل ما أوتيت من قوة لتأمين الميزانيات اللازمة لتغطية برامج الإغاثة والحماية.



افتتاح أول مدرسة في مخيم اليرموك بادرة تستحق التنوية

أعلن مسؤول ملف التربية والتعليم وليد الكردي عن افتتاح مدرسة "أسد بن الفرات للتعليم الأساسي" في مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين، المدرسة التابعة لوزارة التربية والتعليم في سوريا ستفتح أبوابها لاستقبال الطلاب يوم الأحد 2022/10/2. وتعتبر مدرسة "أسد بن الفرات" أول مدرسة تفتتح في المخيم وذلك "بعد أن شهد سجل الالتحاق بالتعليم في مخيم اليرموك زيادة مطردة هذا العام على الرغم من الصعوبات التي تعترض العملية التعليمية داخل المخيم" حسب وكالة "الأونروا"، وبأن عدد الطلاب المنقولين من مخيم اليرموك إلى المدارس المجاورة قد تضاعف لثلاث مرات تقريباً من 200 إلى 600 طالب مما يشير إلى زيادة في عدد العائدين إلى مخيم اليرموك. وبحسب وكالة "الأونروا" فإن 16 بناء مدرسيّاً و7 مقار صحية وتنموية ومهنية في مخيم اليرموك بحاجة إلى إصلاحات كبيرة وإعادة بناء، بعد تعرضها للدمار. لا شك هو مؤشر إيجابي وخطوة بالاتجاه الصحيح لعودة الحياة إلى طبيعتها في المخيم، مع عودة اللاجئين، وإعادة بناء ما تهدم، واستئناف التعليم في مدارس المخيم.



مؤشر حول عمل الأونروا في الأردن غاية في الخطورة

أصدر اتحاد العاملين المحليين في الأونروا في الأردن بياناً أشاروا فيه إلى مسائل غاية في الخطورة على المستوى الاستراتيجي تشكل تغييراً محورياً في سياسات الأونروا. ومما جاء في البيان: أصبحت وكالة الأونروا تتعامل مع مرافقتها وકأنها شركة ستراتيجية أو مؤسسة عابرة تريد أن تأكل نفسها لتذوب وتتلاشى وتترك اللاجئين الفلسطينيين في الأردن بلا غطاء دولي تكون معهلاً لعدم في حق العودة وتطفي جذوة الشحنة والحنين إلى أرض الأجداد في فلسطين تؤمن الأردن عبر العصور، ولتعفي المجتمع الدولي والدول المانحة من المسؤولية القانونية والأخلاقية تجاه القضية الفلسطينية واللاجئين وخاصة في الأردن". التحول من مؤسسة إنسانية أممية إلى مؤسسة ربحية لتأجير السيارات والباصات وحرمان الموظفين واللاجئين من خدماتها. وذلك بعده سد العجز القائم في ميزانية الأونروا ضمن خطة مشبوهة لتأجير المستودعات في أم القيوين وبيع خدمات المشاغل في مركز تدريب وادي السير وتجهيز عقود ضمان الجامعة والكليات وخصخصت مركز التطوير التربوي، فقد أصبح واضحاً أن سياسة التأجير في مقدمة لبيع ولاية الأونروا ولتسليم مهام عملها للحكومة الأردنية، ولن يصبح الأردن وطننا بدليلاً لللاجئين الفلسطينيين، وهذا مخالف لما أعلنه جلالة الملك من مواقف تاريخية مشرفة للعالم أجمع "للتوطين لا للوطن البديل". وغيرها من القضايا العامة التي ينبغي التوقف عندها ومتابعتها. ومن المناشدات التي حملها بيان الاتحاد للتدخل...: الوزراء الأردنيون؛ وزير الخارجية، ووزير التربية والتعليم، ووزير الصحة، ودعوة مجلس النواب ولجنة فلسطين النيابية لممارسة ضغوطهم على إدارة الوكالة، كما دعوا إدارة الوكالة إلى إعادة النظر في سياسة التقشف والضغط على الطلبة واللاجئين والموظفين (كثرة الضغط تولد الانفجار) وإن إدارة الوكالة ستتحمل المسئولية الكاملة عما ستؤول إليه أحوال إقليم الأردن نتيجة نقص الخدمات وتركها للطلبة بدون تدريس وأن ما وفرته من مبلغ بخس دولارات معدودة على حساب صحة وراحة الموظفين وسلامتهم وتعليم الطلبة؛ يجب أن تدفعه وبالقانون. وقد اختتم البيان باتخاذ قرار بدعوة مكاتب اللجان الثلاثة (معلمين وعمال وخدمات) للاجتماع خلال الأسبوع الحالي للإعلان عن حزمة إجراءات صارمة لحفظ كرامتنا موظفينا ومستقبل طلبتنا وكمقدمة لدعوة اللجان ثم المحالس في الوقت المناسب..